



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
النجف الأشرف

# المسؤولية الجنائية الناشئة عن زراعة المخدرات - دراسة مقارنة -

رسالة قدمها الطالب  
سماح حبيب عكض الاسدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات  
درجة الماجستير في القانون الجنائي

ياشرف  
الاستاذ الدكتور علي حمزة عسل الخفاجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ  
الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }

سورة المائدة: آية (٩٠)

## إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون.

التوقيع:

المشرف الأستاذ الدكتور

علي حمزة عسل الخفاجي

٢٠١٨ / /

## توصية رئيس قسم القانون

بناءً على التوصيات المتوفرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الأستاذ الدكتور

رئيس قسم القانون

٢٠١٨ / /

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ (المسؤولية الجنائية الناشئة عن جريمة زراعة المخدرات «دراسة مقارنة» ) والتي قدمها الطالب (سماح حبيب عكض الاسدي) في قسم القانون، قومت لغةً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠١٨

## الإهداء

إلى روح والديّ العزيزين اللذين لم أنعم طويلاً بحنانهما، أسأل الله الكريم  
المنان أن يمن عليهما بالرحمة والغفران، وأن يسكنهما فسيح الجنان.  
إلى كل أفراد اسرتي الذين منحوني صبراً وإصراراً وعزيمةً، وأهدوني  
دعواتهم الصادقة.

إلى كل من يعمل في مجال أمن واستقرار وطننا الغالي واستقراره.  
إلى كل من أسدى لي معروفاً أو نصحاً أو عوناً في سبيل إتمام هذه الدراسة.  
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع، راجياً الله أن ينتفع به كل من  
يطلع عليه.

الباحث

## الشكر والتقدير

أحمد الله جلت قدرته الذي أمدني بالعون والتوفيق، أحمدُهُ تعالى وأثني عليه، مثلما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبعد...

لا يسعني في ختام إعداد هذه الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل شكري وفائق تقديري للأستاذ الدكتور علي حمزة عسل الخفاجي المشرف على هذه الرسالة، والذي فتح لي قلبه وأثرى هذا البحث بآرائه وتوجيهاته القيمة ونصحهِ، ولا يسعني هنا إلا أن أدعو له بالتوفيق والسداد.

وأسجل شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل الذين سيشاركون في قراءة وتدقيق هذه الرسالة وتدقيقها ومناقشتها لغرض الارتقاء بها.

والشكر والتقدير موصول لكل من ساعدني وأرشدني، ولكل من تعاون معي وساعدني وأخص بالذكر السيد أحمد الساعدي أمين مكتبة معهد العلمين لما أبداه من تعاون وإرشادي لمصادر البحث، فجزاهم الله عني كل خير، وفي الختام هذا جهد بشري قابل للخطأ والصواب، فما كان فيه من الصواب فمن الله تعالى وحده، وله الشكر والحمد على فضله وتوفيقه، وما كان فيه من الخطأ أو تقصير فهو مني والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الباحث

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٣-١	المقدمة
٥٥-٤	<b>الفصل الأول مفهوم المخدرات</b>
٤٢-٦	المبحث الأول - التعريف بالمخدرات
٢٣-٦	المطلب الأول - تعريف المخدرات
٧-٦	الفرع الأول - التعريف اللغوي
١٦-٨	الفرع الثاني - التعريف الاصطلاحي
٢٣-١٧	الفرع الثالث - التمييز بين المخدرات وما يشابهها
٤٢-٢٤	المطلب الثاني - أنواع النباتات المخدرة وطرق زراعتها
٣٥-٢٥	الفرع الأول - أنواع النباتات المخدرة
٤٢-٣٦	الفرع الثاني - طرق زراعة النباتات المخدرة
٥٥-٤٣	<b>المبحث الثاني - المصالح المحمية في تجريم المخدرات</b>
٤٨-٤٣	المطلب الأول - المصلحة المحمية في تجريم المخدرات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية
٤٥-٤٤	الفرع الأول - المصلحة الاقتصادية
٤٨-٤٦	الفرع الثاني - المصلحة الاجتماعية
٥٥-٤٩	المطلب الثاني - المصلحة الصحية ومصحة الأمن القومي
٥٣-٤٩	الفرع الأول - المصلحة الصحية والبيئية
٥٥-٥٤	الفرع الثاني - مصحة الأمن القومي
١٢٤-٥٦	<b>الفصل الثاني القواعد الموضوعية لجريمة زراعة المخدرات والآثار الجنائية الناتجة عنها</b>
١٠٥-٥٨	المبحث الأول - القواعد الموضوعية لجريمة زراعة المخدرات
٨٨-٥٨	المطلب الأول - الركن المادي

٦٦-٥٩	الفرع الأول - السلوك المادي لجريمة زراعة المخدرات
٨٨-٦٧	الفرع الثاني - صور أخرى من التعامل غير المشروع بالنباتات المخدرة
١٠٥-٨٩	المطلب الثاني - الركن المعنوي
٩٧-٩٠	الفرع الأول - القصد الجرمي العام
١٠٥-٩٨	الفرع الثاني - القصد الجرمي الخاص
١٢٤-١٠٦	المبحث الثاني - أثر موانع المسؤولية الجزائية على جريمة زراعة المخدرات
١١٦-١٠٦	المطلب الأول - الاسباب الذاتية لموانع المسؤولية الجزائية على جريمة زراعة المخدرات
١١٢-١٠٧	الفرع الأول - صغر السن
١١٦-١١٣	الفرع الثاني - السكر أو التخدير
١٢٤-١١٧	المطلب الثاني - الأسباب الخارجية لموانع المسؤولية الجزائية
١٢٠-١١٧	الفرع الأول - الاكراه
١٢٤-١٢١	الفرع الثاني - حالة الضرورة
١٩٩-١٢٥	الفصل الثالث - الجزاء الجنائي لجريمة زراعة المخدرات والإجراءات الوقائية لمكافحتها
١٦٧-١٢٧	المبحث الأول - عقوبات جريمة زراعة المخدرات
١٣٥-١٢٧	المطلب الأول - العقوبات الأصلية لجريمة زراعة المخدرات
١٣٠-١٢٨	الفرع الأول - العقوبات البدنية (الإعدام)
١٣٥-١٣١	الفرع الثاني - العقوبات السالبة للحرية
١٤٩-١٣٦	المطلب الثاني - العقوبات التكميلية
١٣٧-١٣٦	الفرع الأول - العقوبات التكميلية الجوازية
١٤٩-١٣٨	الفرع الثاني - العقوبات التكميلية الوجوبية
١٦٧-١٥٠	المطلب الثالث - حالات التشديد والإعفاء من العقوبة
١٦١-١٥١	الفرع الأول - الظروف المشددة لعقوبة جريمة زراعة المخدرات
١٦٧-١٦٢	الفرع الثاني - حالة الإعفاء من العقوبة

١٦٨-١٩٩	المبحث الثاني - الإجراءات الوقائية لمكافحة جريمة زراعة المخدرات
١٦٨-١٨٠	المطلب الأول - الإجراءات الوقائية الوطنية لمكافحة جريمة زراعة المخدرات
١٦٩-١٧٠	الفرع الأول - التقنيات الوطنية الحديثة في مكافحة زراعة المخدرات
١٧١-١٧٦	الفرع الثاني - دور المخبر السري في الكشف عن جرائم المخدرات
١٧٧-١٨٠	الفرع الثالث - الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة المخدرات
١٨١-١٩٩	المطلب الثاني - الإجراءات الوقائية الدولية لمكافحة جريمة زراعة المخدرات
١٨٢-١٨٨	الفرع الأول - التسليم المراقب
١٨٩-١٩٤	الفرع الثاني - ائتلاف المزروعات الغير المشروعة للمخدرات
١٩٥-١٩٩	الفرع الثالث - صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة إستعمال المخدرات
٢٠٠-٢١١	الخاتمة (النتائج والمقترحات)
٢١٢-٢٣٤	المصادر
A - C	الخلاصة باللغة الانكليزية

# المقدمة

## المقدمة

### أولاً- أهمية البحث

تفاقت مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في السنوات الأخيرة تفاقماً كبيراً على الصعيدين الوطني والدولي، وأمتدت أضرارها اللامتناهية إلى الفرد والأسرة والمجتمع بل والمجتمع الدولي بأسره.

إمّا في العراق فإنّ آفة المخدرات أصبحت مشكلة وطنية ألفت بظلالها الكثيفة على المجتمع العراقي ولاسيما في الآونة الأخيرة وهي تبعثُ على الذعر والقلق في كل أسرة وفي كل بيت بعد أن استطاع تجار المخدرات إغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات يهدفون إلى الربح من خلال تجارة المخدرات وبالتالي تهديد أمن المجتمع وسلامه، ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة إنه قد اقتحمت ميادينها زراعة وإتجاراً وترويجاً عصابات دولية ومحلية قائمة على شبكات محكمة التنظيم وأصبحت تملك القوة التي تتغلب بها على كثير من الحواجز، وقوى المكافحة قادرة على التأثير والإفساد الكبير في ترويج بضاعتها الأثمة المدمرة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لقطاعات مهمة من الناس وخاصة لاسيما بين الفئات العمرية الشابة.

ومن العوامل المؤسفة التي ساعدت على إنتشار المخدرات تشجيع بعض الدول على زراعتها سواء لإعتماد إقتصادها على عائدها المجزي أو لتحقيق مآرب أخرى. ومشكلة العراق اليوم تتجسد بأنّه ممر لعبور أنواع متعددة من المخدرات بحكم موقعه الجغرافي الذي يجاور دول المربع الذهبي المنتجة للمخدرات إذ أصبح الطريق سالكاً لعمليات التهريب نتيجة نقص إمكانيات مراقبة الحدود، وتدهور الوضع الأمني نتيجة المتغيرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣، وظهور التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على بعض المدن الحدودية، وتدهور الوضع الأمني في سوريا وفقدانها السيطرة لبعض مدنها الحدودية مع العراق، أدى ذلك إلى رواج تجارة المخدرات لأنها إحدى مصادر التمويل المهمة بعد النفط لتلك التنظيمات، إذ جعلت العراق ساحة للترويج والمتاجرة وبالتالي إلى تغلغل المخدرات إلى داخل المجتمع العراقي، إلا إنّ الخطير في الأمر إنّ جرائم المخدرات أخذت منحىً جديداً، إذ ثبتت زراعة مساحات من الأراضي الزراعية بالنباتات

المخدرة وفي بعض المحافظات العراقية (محافظة ديالى وميسان) مستغلين الظرف الحالي الذي يمر به البلد وحالة عدم الاستقرار الأمني، مما يؤثر على استفحال هذه الجريمة ذات الخطورة البالغة ومن هذا المنطلق الذي يوضح مخاطر انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، تتضح أهمية دراسة جريمة زراعة المخدرات من الناحية التشريعية، والتي تعد من أهم ميادين المواجهة، لأن تجريم الأفعال المتصلة بزراعة النباتات المخدرة يعد قوة رادعة أساسية في درء الخطر الناجم عن زيادة انتاج المخدرات.

### ثانياً- مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى التزايد في انتشار المخدرات في الآونة الأخيرة وقيام بعض ضعاف النفوس من المزارعين وملاك الأراضي بزراعة النباتات المخدرة في بعض المحافظات العراقية، صار من اللازم لفت النظر إلى جريمة زراعة النباتات المخدرة وذلك لخطورتها الشديدة على الجانب الصحي والاجتماعي والاقتصادي، إن انتشار تلك الزراعات سيقود بالنتيجة إلى توسيع زراعة المخدرات في الأراضي العراقية وتحويل العراق من نقطة مرور إلى بلد منتج للمخدرات، ومن هذا المنطلق الذي يوضح مخاطر انتشار زراعة النباتات المخدرة تتضح مشكلة الدراسة، لتبيان مدى فاعلية قانون مكافحة المخدرات العراقي في مواجهة هذه الجريمة الخطيرة باعتبار التشريع في مقدمة الوسائل التي تسهم في الحد من هذه المشكلة، وليس الوسيلة الوحيدة التي تكفل مواجهة هذه الظاهرة، ثم إذا كان المشرع العراقي يعد زراعة المخدرات ضمن مفهوم الإنتاج الواسع فلماذا نصّ وعاقب عليها مستقلاً عن الإنتاج وهل يجوز معاقبة الجاني لو عدل عن زراعة النباتات المخدرة أو أتلف المحصول قبل تمام النضج.

### ثالثاً - أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعتنا للبحث في جريمة زراعة المخدرات متعددة كونها تعد أحد المصادر الرئيسية لإنتاج المخدرات من مصادرها الطبيعية، وتؤدي إلى سهولة الحصول عليها وكثرتها وبالتالي إنتشارها، الذي يقود بالنهاية إلى توسع زراعة المخدرات في الأرض العراقية، وتحويل العراق من بلد مرور إلى بلد يزرع المخدرات بسبب الإغراءات المادية التي تحققها زراعة المخدرات بقصد المتاجرة بها، وقد حاولت الدراسة فضلاً عن ذلك الإجابة على تساؤلات عديدة، وتوضيح نقاط عديدة منها:-

- ١- لفت النظر إلى جريمة زراعة المخدرات وذلك لخطورتها الشديدة التي تمس الأفراد والمجتمع والدولة وتحديد الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- ٢- بيان الكيفية التي جرم بموجبها المشرع العراقي في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ مرتكب جريمة زراعة المخدرات من حيث تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الإعفاء منها وهل خرج عن القواعد العامة في تشديد تلك العقوبة، وبيان متى تعد زراعة النباتات المخدرة مباحاً.

#### رابعاً - منهاج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي (الاستعراضي) والمنهج المقارن لجرائم المخدرات المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات العراقي مقارناً بقوانين المخدرات لبعض الدول العربية وهي جمهورية مصر العربية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تعالج مشاكل زراعة المخدرات، كذلك أعتدنا في بحثنا على المنهج التطبيقي المتمثل في قرارات المحاكم الصادرة عن القضاء الجزائي العراقي أو المصري أو الكويتي.

#### خامساً - خطة الدراسة:

بالنظر لأهمية جريمة زراعة المخدرات فقد جاءت هذه الدراسة ضمن خطة من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول مفهوم المخدرات وكان ذلك في مبحثين، الأول للتعريف بالمخدرات والثاني لبيان أسباب انتشار المخدرات ومضارها، وخصص الفصل الثاني لدراسة القواعد الموضوعية لجريمة زراعة المخدرات والآثار الجزائية الناتجة عنها وكان كذلك في مبحثين، تناول الأول الأركان الموضوعية وخصصنا الثاني لبيان أثر موانع المسؤولية على جريمة زراعة المخدرات، ودرسنا في الفصل الثالث الجزاء الجنائي لجريمة زراعة المخدرات والإجراءات الوقائية لمكافحتها في مبحثين، خصص الأول لدراسة لعقوبات جريمة زراعة المخدرات وعالج الثاني أساليب مكافحة جريمة زراعة المخدرات.